



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٧/٥/٢٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تحقيقاً لما طلبه الرئيس

# الأمن الغذائي

كيف يتحقق لمصر في ثلاث مستويات

○ وكيل التموين :

مطلوب مؤتمر

للدول النامية

لمواجهة

سلاح الغذاء



○ وزير الزراعة :

مطلوب مؤتمر

قمة عربي

للاكتفاء الغذائي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● بالطبع لا تكفى للوصول الى هذا الهدف بأى حال من الاحتمال كما لا تكفى لامداد الصناعة بمستلزماتها من المادة الخام كالقطن والقصب والبذور اللازمة لانتاج الزيوت وغيرها، ولذلك فلا بد من التوسع الاغنى بحيث لا يمر يوم واحد الا ونكسب فيه أرضا جديدة للزراعة ، ويجب أن يكون لنا فى ذلك برامج قريبة المدى وبرامج بعيدة ، مع تنظيم مواردنا .

واعتقد أن السياسة الحالية تسير فى هذا الاتجاه وقد بدأت بالتحكم فى مياه النيل ، ويجرى حاليا ترشيده استخدام مياه الري لحماية الارض من سوء الصرف وارتفاع مستوى الماء فى الارض، لتحقيق فائض من مياه الري يستخدم فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة ، ويجب ان نبدأ بإلغاء طرق الري الحالية واستخدام الكهرباء والبتروال فى ادارة الآلات جديدة لرفع مياه الري لتحرير الحيسوان الزراعى من العمل ، ويجب ايضا أن نعمل على تجميع الزراعات من حيث ربيها وصرفها بغض النظر عن حدود الزارمين والمساحات المزروعة وان نخطط لمشروعات الري فى الاراضى الجديدة على اساس استخدام طرق الري الحديثة بالررش أو التنقيط أو غيرها من الطرق التى توفر المياه .

شركات زراعية جديدة

— ومتى نبدأ من جديد فى استصلاح الاراضى بعد ان توقفت مشروعاتها منذ عام ٦٧ حتى الآن ؟

● قبل البدء كان يجب مراجعة موقف المساحات المستصلحة والتي بلغ اجمالى مساحتها ٩١٢ ألف فدان لم تبلغ جميعها بعد الانتاج الجدى وقد وافق مجلس الوزراء على سياسة استغلالها والتي بدأت بتمليك مستأجرىها من صغار المزارعين والعمال الزراعيين فى حدود ٢٨٠ ألف فدان كما تم تخصيص ٢٣٥ ألف فدان

على الرغم من الدور الذى تؤديه الزراعة المصرية فى توفير الاحتياجات اليومية للجماهير ، وبرغم الطفرات فى معدلات انتاجها فما زالت عاجزة عن الوصول الى درجة الاكتفاء ، ولهذا فان موضوع الامن الغذائى الان مطروح كقضية ملحة لها الاولوية الاولى كما أعلن الرئيس السادات .

والوصول الى هذا الهدف يقتضى القيام بثورة حقيقية فى الزراعة المصرية ، لكى نقتل من اعتمادنا على الخارج فى الحصول على احتياجاتنا الاساسية من الغذاء . وذلك باستخدام أحدث وسائل العلم الحديث لاستغلال مساحة الارض الزراعية المصرية الى اقصى درجة ، وهى الآن ٦

ملايين فدان لكن مساحتها المحصولية تصل الى ما يعادل ١٢ مليون فدان نتيجة تعاقب الزراعات عليها على مدار العام ونحن الان — كما يقول المهندس

ابراهيم شكرى وزير الزراعة — نعيش فى عصر السد العالى . وفى حوار مع المهندس ابراهيم شكرى يجيب على الاسئلة التى تدور حول موضوع الامن الغذائى :

— هل المساحة المزروعة الان اذا وفرنا لها كل امكانيات تحسين الري والصرف والتقوى وظروف الانتاج الحديثة هل تكفى للوصول الى « الامن الغذائى » ؟

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لاحتجاج الا بعض التوسعات في الترع والمصارف الحالية :

ولذلك يجب ان نطلق الى مناطق صحراوية جديدة خاصة منطقة جنوب الوادي الجديد ذات السهول الرسوبية التي تم تصنيفها ووجد بها مساحة ٣ ملايين فدان صالحة للزراعة منها مليون فدان اراض من الدرجة الاولى وباقي المساحات من الدرجات الثانية

والثالثة وجميعها صالحة للزراعة ورغم ذلك لم نبدأ في استصلاحها على الرغم من ان جميع الاراضي الجديدة التي استصلحنها ونستزرها حاليا في النوبارية وغيرها اراض من الدرجة الرابعة ولا توجد اراض من الدرجة الاولى في جميع الجمهورية بهذه المساحات الكبيرة الا في هذه المنطقة التي يجب ان نبدأ بها من خلال امتداد قناة لتوصيل المياه من بحيرة ناصر اليها بالاضافة الى المياه الجوفية المتوفرة في المنطقة .

دراسة امكانيات الصحراء

هذا بالاضافة الى توفر الدراسة الابتدائية لاستصلاح اراض جديدة في المنطقة القريبة من خليج توشكى على بحيرة ناصر وتمتد شمالا قرب واحسة باريس ثم تقدير تكاليف استصلاحها وانتاجيتها ولكن يجب ان تتعاون جميع وزارات الزراعة والري والتخطيط والبتترول والاقتصاد والحكم المحلى باجهزتها وباحثيها في احراء دراسة جادة لامكانيات الصحراء الغربية بعد ثبوت تواجد كميات كبيرة من المياه الجوفية بها وتواجد خامات طبيعية غير مستعملة كالفوسفات بكميات كبيرة كل هذه العوامل تستوجب الاهتمام بالمنطقة لامتناس الزيادة المرتقبة واقامة مشروعات زراعية وصناعية وجميعها تحتاج الى مبالغ طائلة في تنفيذها ولكن يمكن خفضها من خلال التنسيق بين تنفيذ المشروعات .

لخريجي الجامعات والمعاهد العليا الزراعية والمتوسطة مع بيع اجزاء من هذه الاراضي بشروط ميسرة للمزارعين بالتقسيط بالاضافة الى تكوين شركات زراعية لاستغلال مساحات مجمعة للانتاج المكثف ولذلك فان الاعتمادات المخصصة لاستصلاح الاراضي خلال العمام الحالي رغم قلتها هي موجهة لعمليات الاستكالات في الاراضي المستصلحة من قبل .

ومن أجل البدء في استصلاح المساحات الجديدة وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها أنشئ صندوق الاراضي المستصلحة الذي ستجعب فيه حصيلة بيع الاراضي التي تم استصلاحها لصغار الزراع والزراعيين والشركات وغيرها وقد بلغت حصيلته حاليا ١٦ مليون جنيه ستساهم في البدء لاستصلاح مساحات جديدة من الاراضي بعد توفير وسائل الري والصرف لها وتعتمد في استصلاحها على جهود الافراد أو الجمعيات التعاونية والشركات التي سيجع لها بتكوين جمعيات تعاونية خاصة أو شركات لاستصلاح الاراضي تمتلك أي مساحة من الاراضي الزراعية بأسعار منخفضة جدا وتقوم باستصلاحها واستزراعها ولها حق تملكها لاعضائها كما يحق لرأس المال العربي والاجنبي ان يكون شركات مشتركة لاستصلاح الاراضي الجديدة واستزراعها وبذلك يمكن للجهود الشعبية ان تساهم في برامج استصلاح الاراضي .

— ولكن متى نبدأ في استصلاح مساحة الـ ٢٥ مليون فدان الجديدة التي أعلن عنها ؟

● لكي نبدأ في استصلاحها يجب أن تكون هناك برامج مطبوعة أكثر مما ذكرت لان جميع مشروعات التوسع ستكون في المناطق المجاورة لمساحات منزرعة تتوفر لها مصادر الري والصرف



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

— ولكن المشكلة تقرب منا ولا مجال الا استصلاح اراض جديدة متى تبدأ وما هي معوقاتنا ؟  
● بالطبع المشكلة أولا وأخيرا مادية نتيجة الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد .  
من أجل ذلك كان اتجاهنا الى الاشقاء العرب والدول الصديقة لمساعدتنا في هذا الاتجاه الذي سيمود بالخير علينا وعليهم على الرغم من أن مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي الجديدة تحتاج الى سنوات طويلة حتى تحقق عائدها ولذلك فان اقبال المستثمرين عليها ضعيف ولذلك فان الحكومة على استعداد لتقديم امتيازات وتسهيلات كبيرة في هذا المجال للمستثمرين العرب والاجانب وهناك بعض العروض المقدمة حاليا ويتم دراستها في هيئة الاستثمار بعد تقديم كل التسهيلات اللازمة لها من جانب وزارة الزراعة بتقديم الخرائط والدراسات لضمان حسن كفاءة المشروع كذلك فاننا يجب أن نتجه لاستثمار مديريات المصريين العاملين بالخارج في مجالات استصلاح الاراضي وتلكها .

— ما هي تكاليف استصلاح الفدان حاليا ؟

● في مناطق الامتداد تكاليفها أقل لتوفر الاموال الرئيسية بها ولا تحتاج لاقامة مدن ومجمعات جديدة ويتكلف استصلاح الفدان ما بين ٥٠٠ الى ٨٠٠ جنيه اما في المناطق البعيدة عن العمران كمشروعات جنوب الوادي الجديد فان تكاليف استصلاح الفدان يصل الى ١٢٠٠ جنيه وهي ليست كبيرة لان هذا الرقم يتضاعف أكثر من مرة عند استصلاح الفدان في بلاد عديدة مجاورة ورغم ارتفاع تكاليف الاستصلاح يوما بعد آخر فان العائد من الارض المتزايد ما يمسد آخر

سيعوض ما صرف عليها بالإضافة الى  
● الضرورة الحتمية لاستصلاحها .  
— هل هناك اقتراحات لجذب المال المصري والعربي والاجنبي للمساهمة في مشروعات استصلاح الاراضي ؟  
● لقد تقدم لنا عدد كبير من المصريين العاملين في الخارج لتملك اراض جديدة وقد أعدت لائحة جديدة لتكوين جمعيات تعاونية خاصة لاستصلاح الاراضي لاتاحة الفرصة للمدخرات الوطنية ان تساهم في هذا المجال خاصة وأن حب المصري ليمتلك جزءا من أرض بلده شيء عزيز عليه يجب أن نعمل على تحقيقه .

— لماذا لانلجأ الى القروض الخارجية لتنفيذ مشروعات الاستصلاح بالسرعة المطلوبة كما يحدث في مجال الصناعة .

● القروض لمواندها مرتفعة بالإضافة الى الشروط الاخرى للجهات المقرضة التي تسمى من خلالها الى تسويق معداتها ونتاجها ولذلك فان غالبية القروض الصناعية في الماضي لم تكن في صالح الانتاج ولذلك فان القروض في مجال استصلاح الاراضي واستزراعها صعب الحصول عليها لعدم توفر الاغراءات المتوفرة وسرعة العائد منها كما في الصناعة ورغم أن بعضها يصلح لاستيراد آلات ومعدات استصلاح الاراضي ومصانع المجمعات الزراعية الصناعية والآلات المكنة الزراعية والري .

أدعو لمؤتمر قمة

— لماذا لا يستغل جزء من عوائد البترول التي حققها حرب أكتوبر في انقاذ العالم العربي من خطر الجوع الذي يتهدده خاصة وأن معظم البلاد العربية تستورد غالبية احتياجاتها من المواد الغذائية من الخارج في الوقت الذي يملك فيه العالم العربي جميع



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

امكانيات غذائه وتحقيق فائض كبير للتصدير ٢٠

● بالطبع هذا اتجاه سليم ويجب ان يستثمر فنحن مثلا نملك الارض والماء اللازم لريها والقوى البشرية لاستصلاحها واستزراعها وينقصنا الدعم المادى المتوفر بكثرة في دول البترول ويستخدم في تنمية الدول الغربية والدول العربية يتهددها خطر الجوع

ولذلك فاننى ادعو الى عقد مؤتمر قمة عربى بأسرع ما يمكن لمناقشة الامن الغذائى للوطن العربى وخطورته فى المستقبل من استغلال سلاح الغذاء فى مواجهة الدول العربية فى المستقبل بما يستلزم وضع الرؤساء والملوك العرب لامكانياتهم الحالية فى خطة موحدة لتوفير الامن الغذائى للوطن العربى

— لماذا أتجهت سياستنا الحالية الى تحقيق الاكتفاء الذاتى من جميع المحاصيل الزراعية عدا القمح على الرغم من أهميته لماذا لا نتوسع فى زراعته حتى لا نتمرض للضغوط الاقتصادية الخارجية السياسية أو نذبذبه اسعاره ٢٠

● بالطبع لا يجب ان يغربنا انخفاض اسعار القمح عالميا الان ١٠٠ دولار لطن بينما كان من سنتين سعره ٢٥٠ دولارا وهذا يتوقف على حجم انتاجه فى الدول المنتجة له داخل هزام القمح الذى لا تقع فيه وعلى الرغم من اننا نستورد القمح حاليا بشروط ميسرة من امريكا فأرجو ان يكون انتاجنا من القمح فى تزايد دائما وليس مقناتصا خاصة وأن متوسطات انتاجنا منه معتولة

● على الرغم من أهمية برامج التنمية الرأسيه فهناك مشاكل اساسية تعوقها ؟

● سياسة تنظيم الاستغلال الزراعى تنطلق من تنظيم عمليات الري والصرف ثم التجهيز الزراعى واحلال الآلة محل الحيوان مع توحيد المعاملات الزراعية للمحصول الواحد كخدمة محصول القصب وهذا يسهل استخدام الآلات الزراعية وبرامج المكنة الزراعية وهذه السياسة تؤدي الى زيادة الانتاج بما يؤدي الى رواج بين المزارعين وارباحية مرتفعة لهم وللدولة وقد نجح ذلك فى زراعات القصب وسيعم ذلك على باقى المحاصيل .

وعلى الرغم من ذلك فانه من المقرر ان يرتفع الدخل الزراعى من ١٤٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ١٧٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ وفقا لاسعار المحاصيل فى عام ١٩٧٥ بزيادة مقدارها ٣٣٨ مليون جنيه خلال السنوات الخمس بمعدل نمو سنوى ٤,٨٪ خلال سنوات الخطة .

ومن المقرر ان ترتفع انتاجية الفدان من المحاصيل حتى عام ١٩٨٠ فى القمح من ٩٧٢ أردب الى ١٢ فى عام ١٩٨٠ ومن الذرة الشامية من ١٠٠٨٥ أردب الى ١٣٢٥ ، والذرة الرفيعة من ١١٣٢٢ الى ١٣٥٠ ، والارز الشعير من ٢٣٠ طن الى ٢٦٠ ، والقطن الشمر من ٦٨٠هـ قطنار الى ٦٧٧ ، والخضر من ٧٢٥ طن الى ٨٠٨ ، والفواكه من ٦ طن الى ٦٩

ورغم هذه الزيادات فانها لن تكن لتحقيق الاكتفاء الذاتى امام المعدلات الرهيبه للزيادة السكانية .

أما بالنسبة للمساحات المخصصة لتنفيذ الماشية فيجب ان نقلل مساحتها ونتفقد بالماشية المتوفرة الان برنس انتاجيتها ، فنحن نملك حاليا مليونين و ١١٤ الف رأس من الابقار و مليونين و ٩ آلاف رأس من الجساموس ستمتد خططنا على زيادة انتاجيتها



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

العجز في الأيدي العاملة في التجمعات الكبيرة بالشركات والمساحات المجهمة أثناء مواسم العمل الزراعي .

● يوماً بعد يوم تتناقص مساحة الأرض الزراعية نتيجة مشروعات الأمن العمراني والتجريف من مصانع الطوب في الوقت الذي نطالب فيه بزيادة الرقعة الزراعية لمواجهة مشاكل الغذاء ؟ .

● بالطبع هناك أضرار كبرى لحقت بالأرض الزراعية من مشروعات الزحف العمراني وكانت هذه القضية من أولى مهامى في وزارة الزراعة بدراسة الثغرات الموجودة في القوانين الحالية التي تسمح باستمرار عمليات الزحف والتجريف حيث يعاقب القانون الحالي صاحب الأرض المحرقة ولا يعاقب من يقوم بالتجريف ولذلك يكفي أن يخضر صاحب الأرض للمحكمة ويقول أنه لا يعلم بالتجريف الذي تم ولا صلة له به فيحكم ببراءته لذلك فقد تقدمت بتعديل هذه المادة الذي وافقت عليه اللجنة الوزارية للإنتاج وسيقدم لمجلس الشعب قريباً تكون المسئولية فيه لصاحب الأرض والقائم بعملية التجريف والعاملين بها جميعهم مسئولون ويعاقبون بالغرامة .

وأضافة الحبس مع تشديد العقوبة بالإضافة إلى حق المالك في الفاء عقد الإيجار إذا كان القائم بالتجريف هو المستأجر وسيساعد ذلك في تخفيف عمليات التجريف ولكننا في نفس الوقت يجب أن نعمل لإيجاد بدائل لصناعة الطوب الرملي أو باستخدام الطفلة . كذلك بالنسبة لعمليات الزحف العمراني وجدت ثغرات بالقوانين القائمة من خلال التوسع في مجروفات المدن عما بعد آخر وبالتالي أصبح الحق في البناء على الأرض الزراعية من خلالها . هذا بالإضافة إلى السماح بالمباني إذا كانت تخص صاحب الأرض

بالتوسع في إنشاء مراكز التلقيح الصناعي وتوفير الطلائق الممتازة ، بالإضافة إلى توجيه الفلاح إلى تحريرها من العمل وتخصيصها لإنتاج اللحم والألبان وتعميم ميكنة بعض العمليات الزراعية كالحراثة مثلاً وكان عدد الجرارات الحالية التي تبلغ ٢٦ إلى جرار يعمل منها بقطاع الزراعة ٢٠ ألف جرار منها ١٢ ألفاً صالحة للعمل أي أن كل جرار يخدم ٤٠٠ فدان وهي معدل منخفض جداً بالنسبة لعمليات تميم الميكنة ولذلك فإن الخطة تركز للوصول بعدد الجرارات إلى ٤٠ ألف جرار عام ١٩٨٥ ، وهو ما يستلزم سرعة العمل على خفض ائتمان الجرارات التي تعدت ائتمانا الستة آلاف جنيه وذلك من خلال اعفائها من الرسوم الجمركية بالإضافة إلى مشروعات التصنيع المشتركة المحلية للجرارات العالية بمصر وهو مانسير فيه الآن وهو ما سيؤدي إلى توفير الجرارات مع خفض أسعارها نسبياً هذا بالإضافة إلى إنشاء الشركات المتخصصة أو الجمعيات التعاونية المركزية لإصلاح الجرارات وتوفير قطع الغيار اللازمة لها .

كما يجب أن نعمل على توفير آلات الري الميكانيكية الحديثة باستخدام الكهرباء أو المواد البترولية في إدارتها بدلاً من الحيوان .

وبالنسبة لعمليات الأدراس تجرى المباحثات الآن مع مؤسسة فورد لإنتاج ماكينة صغيرة للأدراس تصنع محلياً وتتكلف ..ه جنيه للقيام بعمليات الأدراس وقد يقال أن الجرار يمكنه أن يقوم بالأدراس وتوفير ائتمان هذه الماكينات ولكن استخدامها للجرار في الأدراس يعوق عمله في مجالات أخرى مخصص لها .

كذلك يجب انتشار الميكنة لسد



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

للاسكان واقامة منشآت يستلزمها  
استغلال الأرض ١٥  
ولذلك تم تعديل المادة بمنع اقامة  
المباني على الأرض الزراعية الا بشروط  
معيّنة ولا يوجد أى استثناء فى ذلك  
فى نفس الوقت هناك قانون للتخطيط  
المعماري قديمته وزارة الاسكان تمثل  
فيه وزارة الزراعة عند التخطيط  
المعماري للقرى والمدن لضمان عدم  
حدوث أى اعتداءات على الأرض  
الزراعية بل يجب أن نتجه جميعا الى  
المناطق الصحراوية الشاسعة المجاورة  
للمدن ونحافظ على مساحة الأرض  
الزراعية لضمان استمرار الحياة على  
أرض مصر . ■

**أمين محمد أمين**